

يصدق بها الغنى على اهل الفقر ويجوز في النشأة والنقود  
 الابدية الغنى فان اذن له الحكم في النفقة والامكان متبوعاً  
 ويجوزها الحاكم وينفق عليها من الاجرة ان كان لها منفعة والا  
 باعها ان كان اصله وحفظ ثمنها وان رآى الاتفاق مدة قسيرة  
 اصلح امره به وبعها ديناً فيجبها لاستيعابها واذا اذاعها  
 لم تدفع اليه الابدية ويجوز له دفعها اليه بذكر العائز ولا يجوز  
 وشقوى من لقطه الحبل والحكم **كتاب الخشعي**

اذا كان المولود فرجاناً فبالمن لحدوها او سبق اعتبر به وان كانا  
 معاً فهو مشكوك واعتبروا بالاكتر واذا بلغ فظهرت له اماران الرجال  
 او النساء اعتبر بها وان لم تظهر او تعارضت كان مشكوكاً فيخذ  
 قيمه بالاحوط فينقد على صفة النساء فان صلح معهن اعادوا مع  
 الرجال اعاد من عن يمينه وشماله وخلفه ويصلى بقنابله ويكتب  
 لبس الحبر والبخري ولا يخلو به غير محرم ولا ينساق الاعم وتختنه  
 امة تستشيى له من ماله والا فمن بيت المال ثم تباع ولو ورث  
 مع ابن فهو انفي وقال له نضوض مبرأ ذكره وانني في عطية ثلثة

اسم

اسم سبع للخمس من اثني عشر واذا مات يحم وكفن كالمراة  
**كتاب النفقة** اذا جهل مكان المفقود  
 وحاله نصيب القاضي من تحفظ ماله ويستوفى حقوقه وينفق من ماله  
 على من يجب عليه نفقته في حضوره بغير قضا او بيع من ماله  
 هلكه فاذا مضت مدة الا يعين ضله اليه الحاكم بحوته واعتدت  
 زوجته ونسبت فتوكته ولم يعينوا اربعة اعوام ولم يقطعوا نكاح  
 الاول يدخل الثاني ويجوز حبس في ماله ميتة في ماله غيره

**كتاب الاباق** اذا رد الابن من مسبية  
 السنو فصاعداً من انشهد عليه انه اخذه ليرده في رجله الجحان  
 بعون درهم او فيما دونها بحساب ولا توقفه على الشرفان كانت  
 قيمة اقل من حكمه له بقيمة الادرها وياتر بالجد وان ابن من فلان علم  
 والاه ولو وده للمصور فان المالك وهو حور ثم قبل قبضه يطله و

نجه المدبر واهم الولد لا المكاتب الخلق **كتاب اجراء الموات**  
 اذا اجماع مسلم او ضمي ارض لا ينتفع بها وليس مملوكة لمسلم ولا  
 ذمي وهي بعيدة من القوية اذا اصاح من باقضي العام لا يشع بها صوت

مكتبة محمد سعيد كمال  
 القاهرة - المجلد  
 ١٣٦٧